مجلة التغير الاجتـــــماعي *ISSN 2507-7473 المجلد السابع العـدد 01 (2022) * ص63-82

دور الإعلام في الوقايـة من الجريمـــة

The role of the media in crime prevention

بلعربي غنية 1 • ، زوقاي مونية 2 ، ساحي فوزية 3

1 محمد البشير الإبراهيمي (برج بوعريريج) ، ghania.belarbi@univ-bba.dz

2 علي لونيسي (بليدة 2) ، ayamouna47@gmail.com

3 علي لونيسي (بليدة 2)، sahifouzia@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/08/02 تاريخ القبول: 2022/06/01 تاريخ النشر: 2022/06/17

الملخص:

في ظل انتشار الجريمة وتطور أساليبها في عالمنا اليوم أصبحت وسائل الإعلام الملجأ الاجتماعي والنفساني للمواطنين،إذ أن وسائل الإعلام حين تتبنى آراء واتجاهات معينة خلال فترة من الزمن فإن معظم الأفراد والجماعات سوف يتحركون في الاتجاه الذي تدعمه وسائل الإعلام وبالتالي يتكون الرأي العام بما يتفق والأفكار التي تدعمها وسائل الإعلام.

إن خلق الوعي المجتمعي بمخاطر الجريمة وتأثيرها على المجتمع يستطيع أن يسهم في تحقيق أهداف الأمن الشامل المتمثلة في منع الجريمة قبل وقوعها، وتعقيب الجاني والقاء القبض عليه، سعيا إلى توفير بيئة آمنة مستقرة لأفراد المجتمع، وعليه تسعى هذه الورقة البحثية إلى التعرف على أهمية وسائل الإعلام في الوقاية من الجريمة وكذا الاستراتيجيات والأساليب المنتهجة في الحد من انتشارها.

الكلمات المفتاحية : الإعلام ،الجريمة ،المجرم، السلوك الإجرامي .

Abstract :

Faced with the spread of crime and the development of methods in our world today, the media have become a social and psychological refuge for citizens. By adopting certain views and trends over time, most individuals and groups will move in the direction supported by the media. The public opinion is thus in agreement with the ideas Supported by the media.

Raising community awareness of the dangers of crime and its impact on society can help achieve overall security goals of preventing crime before it occurs, as well as arrest and arrest of the author in order to create a stable and secure environment for members of society. This document seeks to identify the importance of the media in crime prevention as well as the strategies and methods used to reduce the spread

***Keywords**: media, crime, crime, criminal behavior.*

• المؤلف المرسل:بلعربي غنية ، ghania.belarbi@univ-bba.dz

■ مقدمة:

لم تعد الجريمة قاصرة على الفرد فقط بل تعدته إلى الكيان الاجتماعي دون تمييز في الجنس أو السن أو البلد فبعدما كنا نسمع عن دول الإجرام والمافيا كأمريكا وإيطاليا أصبحنا نرى ونسمع ونعيش جرائم أكثر من ذي قبل،هنا الجزائر هذه الأخيرة التي عانت ويلات الاستعمار طيلة قرن وربع وحاربت الإرهاب سنينا طوال لم يجد شعبها الاستقرار والسلم مادامت الجرائم تملأ المحاكم والشوارع وصفحات الجرائد والإعلام المرئي ورغم تضافر الجهود في استئصال هذه الظاهرة لم يغير من الأمر شيء بل أنها في تضخم مستمر.

أصبحت الجرائم ظاهرة اعتيادية ومتوقعة يتقبلها الفرد بعد ما ألفتهم عليها الصحف المكتوبة بنشرها لأحداث الجرائم يوميا وبطريقة مثيرة وجذابة ومسلية بعناوين وصور ملفتة للانتباه أي تميز أخبارها شكلا و مضمونا بهدف تحقيق وظائف الإعلام وكسب أكبر عدد من الجماهير، فبعدما كانت الجماهير تبحث عن أخبار أسعار الخضر وزيادة الرواتب والتغيرات السياسية التي تحدث في الوطن وخارجه، تغيرت متطلباتها لتصبح شغلها الشاغر من قتل وسرق وقصص الجرائم المنافية للأخلاق والآداب ، فتحولت وظيفة الصحيفة من الإعلام و التوعية والإخبار إلى التحفيز و الترويج للسلوكيات الإجرامية ، بعض الصحف لم تفكر فيما تخلفه معالجتها لمثل هذه المواضيع بل تفكيرها منحصر في التركيز على المواضيع التي تثير وتجذب أكثر قدر ممكن من القراء، أضف إلى هذا أن الدراسات الإعلامية كنظرية الأجندة وترتيب الأولويات اعتبرت أن الفرد يبني احتياجاته و أولوياته بحسب الأجندة وترتيب الأولويات اعتبرت الفرد يبني احتياجاته وأولوياته بحسب أجندة الوسيلة الإعلامية فكيف و الصحف قد جعلت من أخبار الجريمة بندا عريضا على صفحاتها تعرض فيها حكايات عجيبة تزداد يوما بعد يوم عن الجرائم المتفنن فيها : سرقة البنوك الكترونيا ، الأطفال يقتلون لتخلى أحشاؤهم وتملأ بالمخدرات ، أب يقتل أفراد عائلته عبر تقنيات تكنولوجية حديثة ، جرائم لن يتقبلها لا المنطق ولا الدين ولا عاداتنا ولا تقاليدنا .

إن طبيعة هذه الظاهرة المتنامية بسرعة تدفعنا إلى دراسة كل العوامل التي يمكن أن تكون لها تأثيرات من قريب أو بعيد على سلوكيات الأشخاص حتى نتمكن من إيجاد الحلول وتوقيف

مجلة التغير الاجتـــــماعي *ISSN 2507-7473 المجلد السابع العـدد 01 (2022) * ص63-82

منحنى التطور والتنوع لديها،من هذا المنطلق ارتأينا أن تكون دراستنا تجمع بين متغيرين أولهما وسائل الإعلام - في متناول الجميع - ودورها في المجتمع الجزائري بما تملكه من خصائص وتأثيرات على المجتمع و ثانيتها "الجريمة"هذه الظاهرة الخطيرة والمثيرة والتي تعتبر مادة إعلامية مهمة .

وعليه يمكن أن نتساءل : **هل تساعد المعالجة الإعلامية على الترويج للجريمة أم الحد منها اعتبارا لطريقة تقديمها للجمهور؟.**

أولا: تحديد المفاهيم :

1- مفهوم الإعلام

1-1- لغـــة : مشتق من أعلم ومصدره الإعلام وهو يعني في اللغة الأخبار الأنباء **(زواوي، 2013/2012، صفحة 112).**

- يتقارب معنى الإعلام مع معنى التعليم، فالتعليم مشتق من علم يقال: **(الديلمي، 2012، صفحة 50)** (علمه كسمعة علما- بالكسر- بمعنى عرفه وهو علم وهو في نفسه).

وعلى هذا الأساس فإن التعليم والإعلام أصلها واحد وهو الفعل: علم، إلا أن الإعلام اختص بما كان بإخبار سريع، والتعليم اختص بما يكون بتكرار وتكثير حتى يحصل منه أثر في نفس المتعلم.

- إذا كان معنى الإعلام يشترك مع معنى التعليم في الدلالة فإنه مع التقدم الصناعي الحديث وإنتاج وسائل ذات تأثير سريع مثل الصحافة والمذياع والإعلام المرئي، الانترنيت استقل بمسمى خاص ووظيفة خاصة وصار يشارك التعليم في الهدف والغاية .

1-2- اصطلاحا: لم يقتصر الاصطلاحي للإعلام على المعنى اللغوي وهو مجرد الإخبار والتبليغ بوجه سريع بل تجاوزه إلى معنى يتناسب مع وظيفته الحديثة، فهو تعبير عن ميول الناس واتجاهاتهم وقيمهم.

كما يعرف بأنه : " نشر المعلومات والأخبار والأفكار والآراء بين الناس على وجه يعبر عن ميولهم واتجاهاتهم وقيمهم بقصد التأثير.

ويقصد بوسائل الإعلام في الأصل جمع الأدوات التي تستعمل في صناعة الإعلام وإيصال المعلومات إلى الناس بدءا من ورق الصحيفة وانتهاء بالحسابات الآلية والأقمار الصناعية، إلا أن وسائل الإعلام بصفة أو كما يسمى (وسائل الاتصال الجماهيري) تنقسم بصفة عامة إلى وسائل مقروءة، سمعية ووسائل بصرية وسمعية **(حجاب، 2008، صفحة 349)** .

2- مفهوم الجريمـة :

2- 1- الجريمة من المنظور السوسيولوجي : يركز هذا الاتجاه على الربط بين الجريمة وبين مصالح وقيم المجتمع، حيث يرى أصحابه أن الجريمة تقضي وجود قيم معينة تحضي بقبول واهتمام من قبل الدولة يتطلب حمايتها، وتجريم كل فعل من شأنه المساس بها، ومن بين تعريفات هذا الاتجاه ما قدمه عالم الاجتماع الفرنسي

" دوركايم": إن الجريمة هي كل فعل أو امتناع يتعارض مع القيم والأفكار التي ترسخت في وجدان الجماعة" **(توتة، 1999، صفحة 41)** .

ومن التعريفات التي يأخذ بها العديد من علماء الاجتماع الجريمة نوع من الخروج عن قواعد السلوك التي يرسمها المجتمع لأعضائه بمعنى أنها كل انحراف عن المعايير الجمعية الذي يتصف بقدر هائل من الجريمة النوعية والكمية" **(عبده، 1969، صفحة 13) .**

2- 2- تعريف الجريمة من المنظور السيكولوجي : لقد تعددت الآراء والاتجاهات بين علماء النفس في تحديدهم لمفهوم الجريمة و يرجع ذلك إلى نظرتهم لطبيعة السلوك البشري وبالرغم من هذا الاختلاف إلا أن علماء النفس ينطلقون من فكرة واحدة وهي أن:

- الظاهرة الإجرامية ليست ظاهرة اجتماعية خالصة أو مادية خالصة أو قانونية خالصة بل هي:" فعل إنساني يقوم به الفرد ويتحمل عواقب هذا الفعل إذا توفرت الإرادة الحرة، الاختيار وبصورة عامة يذهب المحللون إلى اعتبار السلوك الإجرامي على أنه:" سلوك معادي للمجتمع، وهو ولاشك كأي نوع من أنواع السلوك الشاذ أو غير السوي ولذلك فالشخص المجرم لا يختلف عن الشخص المريض الذي يأتي بالسلوك الشاذ".

مجلة التغير الاجتـــــماعي *ISSN 2507-7473 المجلد السابع العـدد 01 (2022) * ص63-82

-2- 3- تعريف الجريمة في الشريعة الإسلامية : عرف المرودي الجريمة بأنها:"محضرات شرعية زجر الله عنها بحد أو تعزيز" **(عودة، صفحة 69)** . والمحظورات إما إتيان فعل منهي عنه أو ترك فعل مأمور به، والجريمة في ظل الشريعة الإسلامية هي ارتكاب ما هو منافي للحق والخير والعدل وكل ما دعت إليه هذه الشريعة من الفضائل وما نهت عنه من الرذائل والنقائص فهي ارتكاب فعل محرم معاقب على فعله أو ترك فعل واجب معاقب على تركه .

-2- 4- تعريف الجريمة في القانون الجزائري:

لا تنص غالب التشريعات الجنائية على تعريف عام للجريمة، وقد سار التشريع الجزائري على هذا النحو فجاء خلوا من تعريف عام لجريمة اكتفاء بالنصوص التي تعرف كل جريمة على حدى، ويعود عزوف غالب التشريعات عن ذكر تعريف عام للجريمة إلى أن كل جريمة معروفة ومبين أركانها، تطبيقا لمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات، فلا جدوى من ذكر تعريف عام، كما أن التعريفات هي بحسب الأصل مهمة الفقه وليس المشرع، هذا فضلا على أن وجود تعريف تشريعي للجريمة قد يقف حائلا دون تطور الفكر الجنائي.

أما في مجال الفقه القانوني فقد تعددت التعريفات المختلفة للجريمة، وذهب كثير من الفقهاء لتعريف الجريمة بأنها:" فعل يفرض له القانون عقابا" ويعيب على هذا التعريف أنه لم يذكر الجريمة بأركانها واكتفى بتبيان أثرها وهو العقوبة، فلا تلاقى الفقه تكرار هذا النقد فعرف الجريمة وأقرها **(نقرة، 1990، صفحة 59)** . فهي " العمل الخارجي الذي يأتيه الإنسان مخالفا به قانونا ينص على عقابه والذي يبرره أداءه واجب واستعمال الحق" **(قورة، صفحة 13)**

3. تعريف المجرم: يثير تعريف المجرم في علم الإجرام جدلا وخلافا لا يقل في حدته واتساعه عن ذلك الذي أُثير حول التعريف بالجريمة .

فالمجرمون طوائف عدة منهم من يرتكب جريمة عرضا. ومنهم من جعلها حرفة، و منهم من يرتكب جريمته بسرور، ومنهم من يرتكب الجريمة بمفرده وهناك من يرتكبها مع غيره (المجرم المنظم)، ومنهم المختص في نوع معين من الجرائم وآخرون خلاف ذلك .

وعلى ذلك يسأل المجرم السوي مسؤولية جنائية كاملة في أفعاله الإجرامية بينما تسقط العقوبة عن المجرم غير السوي الفاقد للأهلية فمسؤوليتهم تتأرجح بين التخفيف والمساءلة كاملة.

وعلى هذا فالمجرم في القانون هو:" شخص ارتكب فعلا يعتبر في نظر القانون جريمة، ويقول سذرلاند:" أن مرتكب الجريمة لا يوصف بأنه مجرم حتى تثبت جريمته من خلال إجراءات محاكمة مقبولة" **(صفحة 132)**.

4. تعريف السلوك الإجرامي:

يتعين أن يكون لكل جريمة سلوك إجرامي فلا يتصور وجود جريمة بغير توافره فهو عنصر لا غنى عنه، وقد يكون السلوك الإجرامي ايجابيا يتمثل في حركة عضوية يقوم بها الجاني، كتحريك اليد لضرب المجني عليه، أو الضغط على زنادة السلاح الناري لقتل آخر أو تحريك اللسان بلفظ السب أو القذف أو تحريك الساقين لدخول عقار بالقوة، وهكذا وتسمى الجريمة هنا بالجريمة الايجابية .

وقد يكون السلوك سلبيا بأن يمتنع الفاعل عن إتيان عمل يلزمه القانون به مثل جرائم امتناع القاضي عن إصدار حكم في قضية معروضة عليه، أو الامتناع عن التبليغ عن المواليد و تسمى الجريمة في هذه الحالة جريمة الامتناع ويعرف السلوك الإجرامي عند المشرع الجزائري على أنه:

" هو نشاط بفعل أو امتناع عن عمل يصدر عن إرادة الإنسان فهو أولا سلوك يتسع ليشمل المسلك الايجابي أو السلبي".

وبتعبير أخر يمكن أن يتحقق السلوك الإجرامي بفعل أو امتناع عن عمل وهذا السلوك ينبغي أن يصدر في أي صورة عن إرادة إنسان، باعتبارها قوة نفسية محركة لا فعالة" (قورة، المرجع السابق، صفحة 104) .

ثانيـا: تفسيرات السلوك الإجرامـي:

لقد قدمت مجموعة من التفسيرات لتوضيح العوامل التي تتدخل في تكوين السلوك الإجرامي لدى الأشخاص من بينها:

مجلة التغير الاجتـــــماعي *ISSN 2507-7473 المجلد السابع العـدد 01 (2022) * ص63-82

1: التفسير السيكولوجي:

إن النظريات التي استندت على العوامل السوسيولوجية في تفسير السلوك الإجرامي من الكثرة والتنوع بحيث يتعذر التطرق إليها جميعا في هذه الدراسة البحثية وعليه ينحصر الجهد في تناول أشهرها وأبرزها وهي السلوكية والتحليلية:

- يرى أصحاب الاتجاه السلوكي أن الإنسان لا يولد مزودا باستعدادات أو قدرات طبيعية فطرية تحقق له ضبط النفس وتسهل له التوافق وتساعده على كبح وتوجيه بعض الرغبات والحاجات الفطرية والاجتماعية التي لا تتوافق مع القيم ومعايير المجتمع. بل إن هذه القوة الداخلية الضابطة قوة يتعلمها ويكتسبها عبر مراحل نموه الفيسيولوجي ومن خلال التفاعل الاجتماعي وقد رفض" واطسن" رائد الفكر السلوكي كل ما هو وراثي أو غريزي ولم يعترف في تفسيره للسلوك الإجرامي إلا بما هو مكتسب من البيئة **(العيسوي، 1998، صفحة 147)** .

وفق هذا الاتجاه يفسر السلوك الإجرامي على أنه مكتسب ومتعلم ولكنه خاطئ وغير مقبول، فالطفل الذي ينشأ على الإجرام والضعف يكون محبط بنماذج سيئة وعلى الأخص الآباء إذا كانوا غير مسؤولين هم أنفسهم فإشكالية سوء المعاملة(la maltraitance) الطفيلية أو الشبابية كثيرا ما تكون في طي الكتمان لانها تمس دائما جانب جد خصوصي اتجاه العائلة التي تكون الأصل الأول للعنف **(Thierry, 1997, p. 518)** .

وكذا أقران السوء العدوانيين ، يمكن أن ترجع الجريمة إلى عوامل أخرى كالإعلام.

فهذا الاتجاه اعتبر الإعلام عامل مساعد على السلوك الإجرامي فتفسير أسباب الجريمة وفق السلوكيين لب أساس الدراسة، فالصحافة جهاز من أجهزة الإعلام تحتوي على مواد وموضوعات قد تقدم فيها نماذج جد مغرضة، قصص عن جرائم متنوعة وأعمال عنف تدعم لدى أشخاص اتجاهات ايجابية نحو الجريمة مما يجرهم في بعض الحالات إلى ممارسة السلوكيات العدوانية.

وقد أكد على هذا الدكتور أبو قورة خليل قطب في كتابه" (سيكولوجية العدوان) أن الأشخاص الذين لديهم الاستعداد للعنف يحتاجون فقط إلى رؤية نماذج ناجحة للعنف في أماكن

أخرى لكي يحفز ذلك سلوكهم العنيف ويدفعهم لممارسة السلوك العدواني على المجتمع والآخرين" **(وديع شكور، 1998، صفحة 71)** .

ويفسر السلوكيين الجدد الظاهرة الإجرامية على أساس أنها استجابة نمطية داعمة للتوتر والقلق الناتج عن استمرار مشاعر الإحباط وقد فسر maurer الجريمة على أنها : استجابة لسوء عملية التطبيع الاجتماعي والى الفشل في تعلم القيم وفي امتصاص عوامل الضبط الاجتماعي وعيوب الضمير" **(رمضان، 2003، صفحة 29)** .

- التحليلين تقوم وجهة نظرهم تحديدا في نظرية " فرويد" في تفسير الجريمة على أن للنفس البشرية مكونات ثلاثة رئيسية: الهو، الذات، الذات العليا.

- **الهو:** الجانب اللاشعوري من النفس الإنسانية ويتضمن النزاعات الفطرية والاستعدادات الوراثية وهي تعمل على تحقيق أكبر قدر من الإشباع لتلك النزاعات الغريزية دون إقامة أي وزن للقيم والمعايير السائدة في المجتمع

- **الذات:** تمثل ذلك الجانب الشعوري من النفس الذي يكون على صلة دائمة بالواقع محاولا تسوية الخلافات وإيجاد التوازن بين نزاعات الهو الغريزية و أوامر ونواهي الذات العليا ومتطلبات العالم الخارجي(القيم والتقاليد).

- **الذات العليا أو الأنا الأعلى:** الجانب المثالي من النفس البشرية وتتضمن هذه الأخيرة جانبين هما الضمير(مستودع المحرمات والنواهي) والذات المثالية(القيم والمثل والأخلاقيات) **(وديع شكور، المرجع السابق، صفحة 71).**

يعتقد "فرويد" أن السلوك الإجرامي الذي يأتي به الفرد ويكون العامل المسبب له إما فشل الذات في تطويع وتهذيب النفس، وإما انعدام وجود الضمير أو عجزه في السمو بالنزاعات والميول الفطرية إلى مرتبة الإشباع المشروع أخلاقيا وقانونيا ففي كلتا الحالتين تنطلق النزاعات الغريزية من عقلها لتحقيق إشباعا تاما أو جزئيا ضاربة بذلك عرض الحائط كما يتصل بالقيم والمبادئ التي يجب احترامها داخل المجتمع ، كما يرى أن المجرم قد يفلح في كبت نزاعاته وإسقاطها في

اللاشعور ولكنه مع ذلك يعود للتعبير عنها رمزيا بسلوك يعتبر جريمة في نظر القانون، وإجمالا فان الجريمة تعود إلى أحد الأمرين:

1. إما عجز الذات عن مواجهة ضغوط الهو من جهة وصرامة الذات العليا من جهة ثانية وفشلها في التوفيق بين النزاعات الأولى ومثل الثانية.

2. وإما إلى تخلف الذات العليا أو ضعفها بحيث لا تجد الذات من تزودها بالقوة بحيث تكون قادرة على الردع في كلتا الحالتين تجد الهو نفسها بدون رقيب فتفعل ما تريد **(رمضان ا.، صفحة 325)** .

تمثل الاتجاهات الاجتماعية محاولة علمية منهجية ترابط السلوك الإجرامي بأرضية اجتماعية واسعة، يمكن أن تعتبر مسؤولة عن نشأة وتكوين الأنماط السلوكية الإجرامية، وترتكز هذه الاتجاهات على ربط الفرد بالجماعة أو المجتمع المحلي أو المجتمع الكبير.

- وبالرغم من اختلاف العلماء في نظرتهم في تفسيرهم للسلوك الإجرامي إلا أنهم يؤكدون على فكرة جوهرية، وهي دور البيئة التي يعيش فيها الفرد كعامل أساسي يساهم والى حد بعيد في تكوين الجريمة.

- ولا ينظر علماء الاجتماع في تفسيرهم للشخص المجرم كشخص مختلف من الناحية العضوية أو العقلية أو المرضية بل كل شخص مختلف من الناحية الاجتماعية عن سواه من الأشخاص غير المجرمين (**جابر، 2007، صفحة 113**) .

- فالسوك الإجرامي برأيهم يشكل حالة لا اجتماعية أو حالة عدم التوافق الاجتماعي. فمعظم التفسيرات تدور حول محور واحد وهو الانحراف الاجتماعي وهو من جهة سلوك لا اجتماعي أو غير متوافق مع معايير وقيم وتقاليد المجتمع.

ومن أشهر النظريات المفسرة للسلوك الإجرامي **نظرية "Sutherland"** الاختلاط التفاضلي" وتعتمد على شرح كيفية انتقال السلوك الإجرامي عن طريق التعليم عن الآخرين أو من خلال الاحتكاك بالمنحرفين في تعليم الأشكال الإجرامية والبواعث والمبررات التي تشجع على

مجلة التغير الاجتماعي * ISSN 2507-7473 * المجلد السابع العدد 01 (2022) * ص63-82

ارتكاب الجريمة من خلال علاقات شخصية وثيقة بين الأفراد المنحرفين، وتقوم النظرية على عدة فرضيات منها :

1- أن السلوك الإجرامي مكتسب بالتعلم.

2- يتعلم الفرد السلوك الإجرامي عن طريق التفاعل مع الأشخاص الآخرين.

3- تتم عملية تعلم السلوك الإجرامي في إطار علاقات أولية حميمة، وتنفي هذه النظرية دور وسائل الإعلام في إحداث الجريمة.

4- إن عملية تعلم السلوك الإجرامي بالمخالطة وباتصال الشخص بالمجرمين لا تقتصر على ما يتعلمه الفرد عن طريق التقليد بمفرده بل تشتمل أيضا كل خبرة شخصية مر الفرد بها كأن يكون هو نفسه ضحية الجريمة (**جابر، مرجع سابق، صفحة 113**).

ولكن ما يلاحظ على هذه النظرية رفضها لوسائل الإعلام والدور الذي تؤديه لترويج للجريمة وتركيزها على التعلم من خلال العلاقات الحميمة والاتصال الشخصي في حين نجد أن الصحف تنشر أخبار الجريمة بالوصف الدقيق أكثر مما تنقله العلاقات الشخصية، وتكون وسائل الإعلام أكثر تأثيرا وإقناع وإثارة وفاعلية من الاتصال الشخصي.

2- التفسير البيولوجي :

على خلاف وجهات النظر السيكولوجية والسوسيولوجية يرجع بعض العلماء السلوك الإجرامي إلى عوامل بيولوجية وراثية، حيث يرون أن المرضى نفسيا ربما يكونون قد ورثوا جينات سيئة أو رديئة، وربما يرجع ذلك إلى إصابة خلايا الدماغ، بمعنى وجود عجز عصبي ما لديهم، ويجعلهم أقل قدرة على الاستجابة للضوابط الاجتماعية مقارنة بزملائهم ممن يطيعون القوانين (**بوخدير، صفحة 17**) .

ومن العلماء الذين يتبنون هذا الطرح العالم الايطالي" سيزار لومبروزو" الذي فسر الجريمة من خلال قاعدتين أساسيتين :

مجلة التغير الاجتـــــماعي *ISSN 2507-7473 المجلد السابع العـدد 01 (2022) * ص63-82

فحسب القاعدة الأولى يرى أن المجرم إنسان يختلف عن غيره من الناس بملامح وقسمات وطباع خاصة، وان السلوك الإجرامي يفسر في رجوعه إلى الحياة البدائية الأولى فملامحه وقسماته تختلف من حالة إلى أخرى بحسب ميوله الإجرامية.

أما القاعدة الثانية فترتبط بالتحديد العضوي والنفسي السابق للإنسان المجرم، فالمجرم عبارة عن هيئة أو صورة أو طبع مماثل للإنسان البدائي والقسمات التي تحدد المجرم من غيره ناجمة من الفكرة السابقة حول ارتداد الإنسان المجرم الحقيقي هو مجرم بالولادة **(الدوري، 1985، صفحة 115)** .

3. التفسير الثقافي :

فسر البعض الجريمة تفسيرا ثقافيا وقد ربط هؤلاء بين الجريمة والثقافة على النحو التالي: الثقافة الفرعية والجريمة

وتنطلق هذه النظرية أن المجتمع الواحد لا تسوده ثقافة واحدة، وكذلك ليس من الضروري أن توجد كل قطاع من قطاعات المجتمع دون بقية القطاعات، ذلك أن كل مجتمع يشتمل على تقسيمات فرعية في داخله وتزداد تلك التقسيمات كلما تقدمت ثقافته وزادت درجة التخصص بين أعضائه وتتميز كل جماعة بنظم وعناصر ثقافية خاصة بها ولا توجد هذه في كثير من الأحيان في غيرها.

إن نظرية التحول الثقافي أو التي يطلق عليها البعض نظرية الثقافة الفرعية تشير إلى أن السبب في استمرار ارتكاب الجرائم في بعض المناطق الجغرافية هو نتيجة لانتقال معايير الانحراف من جيل إلى آخر (صفحة 116).

3- 1- الصراع الثقافي والجريمة :

ربط البعض بين الصراع الثقافي و الجريمة حيث يقولون بوجود عدة جماعات داخل المجتمع الواحد وعادة ما تكون هذه الجماعات ذات قيم متصارعة ، فالجماعات القوية بالمجتمع المستحوذة على السلطة هي التي تعرف أو تصمم قيم الجماعات الضعيفة بأنها منحرفة وتجرمها، وهناك من ربط بين التخلف الثقافي و الجريمة ينبع من زعم يتبناه الكثير من علماء الاجتماع مؤداه أنه حين يحدث

اختلال في المجتمع نتيجة لاختلال التوازن بين ثقافة المجتمع المادية وثقافة غير مادية ، فإن ذلك من شأنه إلا تسعف الطرق الشرعية والقيم المستمرة ، ويؤدي ذلك إلى سلوك البعض لطرق غير مشروعة للحصول على ما يتطلبه هذا التغير التكنولوجي من خبرات وشهادات ، وبالطبع عندئذ قد ارتكب جريمة .

4- التفسير الإعلامـي للسلوك الإجرامـي :

من بين النظريات التي بنينا عليها تفسيرنا في كون الصحافة المكتوبة عامل غير مباشر في تكوين السلوك الإجرامي وزيادة نسبة الظاهرة في المجتمعات نجد :

4-1- نظريـة الغرس :

وهي نظرية نشأت إثر الهاجس المتصاعد في الولايات المتحدة الأمريكية حول تأثير العنف التلفزي على زيادة كمية العنف في المجتمع فتعبر هذه النظرية أن التلفزة وخاصة الدراما والمسلسلات تشكل عاملا في التكيف الاجتماعي،وهي الباني الرئيسي للصور والتمثلات العقلية للواقع الاجتماعي ، كما تعتبر أن هذا التأثير لا يعكس فقط استهلاك كل فرد للتلفزة ، وإنما أيضا وخاصة ماتمتصه جماعات إنسانية واسعة من الإعلام خلال فترات طويلة من الزمن (الدوري، المرجع السابق، صفحة 216) .

وبمعنى أن التعرض المكثف للتلفزة تمكن لهذه الوسيلة بغرس مفاهيم ومضامين خاصة بحسب تفسيرها للواقع الذي قد يختلف عن الواقع الحقيقي ، لأن امتصاصهم لتلك القيم والمفاهيم لم يكن بشكل اصطفائي وإنما المشاهدة بالنسبة إليهم ضرب من الطقوس اليومية ، اعتبروا أن عرض العنف في التلفزة يؤدي إلى زيادته في الواقع الاجتماعي من خلال التعرض المكثف لهذا السلوك .

4- 2- نظرية تحديد الأولويات :

وذلك عن طريق بث وسائل الإعلام للبرامج التي يبدو للمشاهد أنها أهم من غيرها ، فتركيز وسائل الإعلام حول موضوع معين ، يؤدي إهمال المشاهد الكثيرة من المسائل المهمة حول التي أهملتها وسائل الإعلام .

مجلة التغير الاجتـــــماعي *ISSN 2507-7473 المجلد السابع العـدد 01 (2022) * ص63-82

ويمكن تأثير هذه النظرية من خلال تركيز وسائل الإعلام على موضوع معين أو شخص معين وإعطائه حيزا كبيرا ، فيوحي للجمهور أن الموضوع أو الشخص له من الأهمية ما يجعله حاضرا باستمرار أو بكثرة في وسائل الإعلام وأن الموضوعات الأخرى أو الأشخاص الآخرين ، ليس لهم حضور أو أهمية للجمهور **(المهدي، 2007، صفحة 15)** .

ونتيجة لهذا المنطلق فجمهور الصحف يبني ويرتب أولوياته بحسب ترتيب الصحيفة وبالتالي النشر الكثيف لأخبار الجريمة يؤدي إلي هلوسة جماهيرها وتكون في داخلهم فوبيا الإجرام وتبث الرعب في الأوساط الاجتماعية من جهة وقد تؤدي من جهة أخرى إلى الاستهزاء بالموضوع و التعود على السلوكيات الإجرامية وتكتسب كأي عادة يقوم بها الإنسان من خلال التكرار المستمر.

- 4 -2-1-التغير المعرفـــي :

إذ تؤثر وسائل الإعلام في التكوين المعرفي للأفراد من خلال التعرض الطويل لوسائل الإعلام كمصدر موثوق للمعلومات ، فتقوم بتوجيه متناغم حسب الاتجاه الذي تريده ، فتغير في أسلوب المرء وطريقته تفكيره وقناعته لأن القناعات حصيلة المعرفة المكتسبة .

4-3- نظرية التعلم الاجتماعي :

تفسر هذه النظرية كيف يلاحظ الأفراد أفعال الآخرين ويعمدون إلى تبني نماذج العمل التي يلاحظونها ,كطرائق للرد على المشكلات وعلى الشروط وعلى الأحداث التي يصادفونها في حياتهم الشخصية .

وترى نظرية التعلم الاجتماعي أن دينامية الإجابة الإنسانية في العادة ، فلدى الأشخاص غالبا فهم واضح جدا وتذكر دقيق لسلوكيات نموذج ما ,ومن المحتمل أنهم يدركون تماما أنهم يتبنون نموذج سلوك قاموا بمراقبته في وقت سابق ، غير أن ذلك لا يعني أنهم يمتلكون فهما كاملا لدوافع قيامهم بهذا السلوك ,ولكنهم يعرفون عادة أية نماذج راقبوا ويعوون أنهم يقلدون نموذجا معين **(مهني، 2006، صفحة 267)**.

فهذه النظرية تعزز اتجاهنا حيث أن السلوك العدواني هو نموذج من النماذج التي تقدمها وسائل الإعلام وبإمكانها أن يتبناها الجمهور ويتعلمها ويقوم بتقليدها سواء بإرادته أو من خلال تدخل الظروف الاجتماعية والنفسية الأخرى.

ومنه فالنشر المكثف لأخبار الجريمة وعدم احترام الصحافة الضوابط الأخلاقية و القانونية الواجب تتبعها عند عملية المعالجة الإعلامية وعدم تحملها لمبادئ المسؤولية الاجتماعية يدفع بالفرد كجزء من الجماهير العريضة التي تتعرض بطريقة عشوائية للموضوعات الإعلامية إلى القيام بالسلوكات الإجرامية وتقمص الشخصيات المجسدة في أخبار الجريمة وإسقاطها على تجاربهم الخاصة كجزء من المعارف السابقة ، مما تؤكد على أن الصحافة المكتوبة دور في الترويج للسوك الإجرامي .

لا أحد يستطيع أن يتجاهل دور الإعلام في التأثير على المجتمعات ، حيث له دوره الهام في إدراك الجماهير لحجم التحديات الأمنية، وتوعية المواطنين بدورهم في الإسهام لحل مشكلات المجتمع، ولكي نتعرف على الحجم الذي يلعبه الإعلام للحد من ظاهرة الإجرام لابد أن نتعرف على الحجم أن الإعلام موضوعي لعقلية الجماهير ولروحها وميولها واتجاهاتها في الوقت نفسه ، وهو ليس تعبيرا ذاتيا عن شخصية رجل الإعلام وإنما يقوم على الحقائق ويهدف إلى التأثير على موقف الكائن الإنساني ودفعه إلى التصرف على نحو معين .

والإعلام يسعى إلى إيقاظ الوعي باستمرار من خلال تزويد الناس بالأخبار والحقائق والمعلومات وما يدور من أحداث ووقائع ، وهم حين يهتمون بنشر الحقائق والأفكار والآراء يهدف إلى التفاهم والإقناع وكسب التأييد، ويبدأ الإعلام مع الناس من حيث وجودهم وينشر مادته أو رسالته التي تحمل أهدافها من أجل أن تعلمهم فيتغيروا.

تقوم عملية الاتصال الإعلامي على أسس هي المرسل ، المستقبل والوسائل الإعلامية المستخدمة لتوصيل الرسالة إلى المستقبل والتي هدفها الأساس هو التأثير، ومن وسائل الإعلام الأساسية (الصحافة والإذاعة والتلفزيون والسينما والمسرح والمحاضرات والندوات والمعارض والحفلات والمهرجانات وغيرها) وهذه بمجموعها تسمى وسائل الاتصال الجماهيري وهذه الوسائل

أصبحت محاولات متطورة لتسهيل وتقوية هدفها الأساسي وهو التأثير.... كما صارت هذه الوسائل في مجملها محاولة لتوسيع الإنسان على الاتصال عبر الزمن والمسافات.

إن الإعلام هو الوسيلة الأولى في تقريب المسافات التاريخية والجغرافية بين الإنسان والإنسان وفي بسط العالم كله أمام الناس بكل ما يحمله هذا العالم في ثناياه، ووضع البشر جميعا وجها لوجه، وينهض العالم المعاصر بالمهمة الصعبة التي تبدأ بنقل الخبر وتنتهي بمحاولة نقل العالم ونقل النشاط الإنساني أو التراث الإنساني بكل تنوعاته ووجهه وروافده، وقد أصبح الإعلام اليوم القناة الرئيسية لبث ونشر كل أنواع المعارف والعلوم والآداب والفنون والأفكار والآراء والمعتقدات وأصبح مرآة الإنسان المعاصر في تقدمه وازدهاره وتفتحه أو انكماشه وتخلفه وعجزه، وغدا الوسيلة الأقوى في اقتلاع الحواجز بين الأفراد والشعوب والدول وفي خلق التفاعل بين الأفكار والمعتقدات والإيديولوجيات المختلفة.

ومن هنا كان المهم أن يقوم الإعلام بدوره في نشر ثقافة مواجهة الجريمة بالتعاون مع إمكانات القطاعات المختلفة والأجهزة والمؤسسات الدينية والاجتماعية التي ينبغي أن تقوم بتشخيص مواطن الخلل والانحراف ثم القيام بتبني المفاهيم للقيم الإنسانية التي تعبر عن التسامح والتعاون بين البشر وإبراز الأحكام والمفاهيم ضد المنحرفين بالمجتمع وسبل التعامل مع المجرمين، هذا بالإضافة إلى مسؤولية المؤسسات الاجتماعية المتمثل في محاربة ظاهرة الفساد الاجتماعي وإصلاح المجرم وإدماجه في الحياة والاجتماعية مع توجيه الشباب الذي يعاني من مشاكل اجتماعية ونفسية وأن يأتي التوجيه من خلال استخدام أساليب ووسائل الإقناع من المتخصصين في هذا المجال.

وللإعلام دور هام في التوعية بمخاطر الجريمة وأهدافها من خلال تحقيق أقصى قدر من الربح الحرام عن طريق الاتجار بالمخدرات والجرائم الاقتصادية وجرائم النقد وتزييف العملة وغسل الأموال والاتجار بالسلاح وغيرها، وكلها بالطبع تهدد المصالح الوطنية ومن ثم كان المهم تكثيف دور الإعلام في توضيح : (**الشاعر، 2000، الصفحات 6-10**).

- خطورة التهديد الذي تشكله العصابات الإجرامية للجريمة المنظمة، ومن توضيح أهمية إنشاء مؤسسات وطنية تعني بالجريمة المنظمة وتمنح الصلاحيات المناسبة .

- تأكيد على أهمية تطوير التشريعات التي تتمكن من مواجهة هذه الجرائم، مع توفير الأجهزة اللازمة لقيادة المعلومات بين الأجهزة المختصة.

- تأكيد على أهمية إنشاء المعاهد المتخصصة للتدريب على منع الجريمة المنظمة ومكافحتها مع وضع أساليب محددة لإقامة حواجز قوية بين الأسواق المالية الشرعية وسوق رؤوس الأموال المتأتية بطرق غير مشروعة.

- بناء إستراتيجية إعلامية وقائية لمواجهة المخاطر الناجمة عن الجريمة والجريمة المنظمة بالتعاون مع الأجهزة المختلفة.

كما لا يمكن أن تكون العقوبة في ذاتها، فالعقوبة أداة للردع والتخويف ومن هنا تبرز أهمية وجود إستراتيجية وقائية كوسيلة هامة من وسائل مواجهة الجريمة ومنع انتشارها وبالطبع سيكون للإعلام دور هام في بناء هذه الإستراتيجية من خلال تنفيذ مخطط إعلامي يؤدي إلى توظيفها بالشكل المناسب وتتمثل الخطوط العامة لهذه الإستراتيجية في الآتي :

1- التكوين الثقافي للمواطن: من خلال تكوين المواطن تكوينا واعيا، بحيث يكون أكثر قدرة على الفهم ومن ثم يصبح سلوكه معبرا عن عمق إيمانه بقيم الفضيلة في المجتمع وتعلقه وبالمثل العليا، ويؤكد بعض علماء علم الإجرام أن ارتفاع نسبة التعليم يقلل من نسبة الجريمة، ولذا يجب أن يهتم بالتكوين الثقافي للفرد بمفهومه الأشمل بحيث يشمل بناء المثل العليا والإحساس بالمسؤولية الأخلاقية وتعميق قيم الخير (**الربايعية، 2001، صفحة 56**).

2- تنمية الوعي والسلوك الديني: وهو علم هام في تكوين شخصية اجتماعيه مع تعزيز مكانة الفضيلة في السلوك باعتبار أن النفس بطبيعتها تميل نحو الفضيلة ويمكن أن نسهم وسائل الإعلام بطريقة ايجابية من خلال تمجيد الفضيلة ونبذ كل أنواع الانحراف باعتباره وسيلة هامة للتوعية.

3- احترام حقوق الإنسان: حيث يعتبر احترام حقوق الإنسان من أهم وسائل الوقاية من الجريمة، فإذا شعر بالظلم اندفع بغير وعي للتعبير عن رفضه لذلك الظلم، وهو في اختياره للسلوك الإجرامي إنما يعبر عن حالة نفسية تجسد معاناته، ولا يجد وسيلة للتعبير عن تلك المعاناة سوى

الانحراف والاتجاه نحو الجريمة، ومن ثم كان احترام حقوق الإنسان من أهم الوسائل المفيدة التي يمكن أن تساهم في تطويق ظاهرة العنف.

ويعد النشاط الإعلامي الأمني على درجة كبيرة من الأهمية في ظل الإستراتيجية الأمنية الحديثة، من خلال تبصير الأفراد والجماعات بحقيقة الفكر المنحرف وكشف الأساليب الإجرامية وفضح أهداف الخارجين على قيم المجتمع ومعاييره وتوضيح الأهداف الخبيثة لظاهرة الإرهاب والتطرف.

ويتطلب الإعلام في مجال مكافحة الجريمة تحديد الاحتياجات التي يمكن من خلالها توظيف أساليب واستخدام الإعلام من أجل مواجهة المخاطر التي تهدد الأمن الوطني للدولة ، في مقدمتها ظاهرة الإرهاب ، ومن ثم كان لابد للإعلام أن يقوم بتوظيف وسائله بما يمكن الدولة من مواجهة هذه الظاهرة من خلال محورين

الأول (داخلي): العمل على تنمية المجتمع وتنظيم قدراته للمساهمة في مواجهة هذه الظاهرة وفي الوقت نفسه توعية الشعب وإثارة حماسه للتعاون مع أجهزة الأمن لإحباط مخططات هذه الظاهرة .

الثاني (الخارجي):بالحصول على المعلومات اللازمة لإحباط المخطط الخارجي الداعم لعناصر الإجرام .

ويعد النشاط الإعلامي على درجة كبيرة من الأهمية في ظل الإستراتيجية الأمنية الشاملة والحديثة، وهذه الإستراتيجية لا تكتفي بملاحقة المنحرفين و المجرمين الذين يعبثون في الأرض فسادا ويرعون الناس ، وإنما أصبحت تأخذ بعدا آخر يشتمل على الدراسة والتحليل لكافة المتغيرات الإقليمية و العالمية وأثرها على مستقبل الأمن الوطني ، والتحرك من أجل مواجهة سلبياتها وتأثيرها على أمن الوطن والمواطن كما أن التركيز على الأمن ومواجهة قوى الإرهاب ، أصبحت ضرورة حياة ووجود ،لأن الأمن يجعل الإنسان مطمئن على نفسه وماله وعرضه، وهو الدرع الذي يوفر المناخ الإنتاج والإبداع الفكري .

مجلة التغير الاجتماعي *ISSN 2507-7473 المجلد السابع العدد 01 (2022) * ص63-82

كذلك يسهم الإعلام في مواجهة الجرائم الإرهابية من خلال إسهامه في تحقيق الأمن ومواجهة الفكر الإرهابي والتطرف ، يعتبر الركيزة الأساسية , التي توفر الحماية وتمهد الطريق للنمو الاقتصادي والاجتماعي وحماية المال العام من الانحراف وكذا حماية الشباب من الانحراف أو الإقبال للانضمام إلى صفوف المنحرفين والإرهابيين (**ابراهيم، 1995، صفحة 14**). ومن ثم كانت أهمية الإستراتيجية الإعلامية لمواجهة الإرهاب من خلال :

- رصد ظاهرة الإرهاب من أجل التوصل إلى مصادر التمويل وأسلوب تجنيد الإتباع وبناء النظم والحصول على الأسلحة وتسلسل تمرير الأوامر.

- رصد الأنشطة الإرهابية وتحليل مدلولاتها ، لإمكانية التوقع والتنبؤ بها لمكافحتها .

- استمالة الرأي العام للاتجاه المعاكس للإرهاب، عن طريق تشجيع روح الاعتدال والوسطية والحوار الهادئ و المناقشة الموضوعية للآراء المخالفة ، مع إتاحة الفرصة الكافية للتعبير عن مختلف الآراء ، وتشجيع الحوار ومناقشة القضايا الهامة مع المسؤولين ، وإطلاع المواطنين على حجم المخاطر الناتجة عن ظاهرة الإرهاب ومدى التأثير على المجتمع بكافة أنشطته ونشر المعلومات الصحيحة عن ظاهرة الإرهاب و التطرف .

- كما يمكن من خلال الإعلام قياس اتجاهات الرأي العام تجاه الجماعات الإرهابية وتأثيرها على المجتمع ، وأسلوب مواجهتها ، ومن ثم وقوف المواطنين إلي جانب أجهزة الأمن لمواجهة هذه الظاهرة ولإبلاغهم المشتبه فيهم .

- نشر الجهود الأمنية من خلال وسائل الإعلام من شأنه أن يردع كل من تسول له نفسه القيام بمثل هذه الجرائم ، لعلمه مقدما أن فرصة الإفلات من العقاب تبدو مستحيلة ، كما يمكن من خلال الإعلام توضيح الأنظمة والقوانين والعقاب الذي سيواجه هؤلاء المنحرفين .

- السماح بانسياب وتدفق المعلومات الصحيحة للمواطنين وبأسرع وقت للحيلولة دون التأويلات والتكهنات ،كما يمكن اطلاعهم على حجم المخاطر التي تطرحها هذه التحديات ، بالإضافة إلى حث المواطنين على اتخاذ المواقف المتعاونة مع الأجهزة الأمنية ضد عناصر الإرهاب الذين

يشكلون خطرا على مسيرة المجتمع وأمنه، ومن ثم تعميق علاقة المواطن بالسلطة والمشاركة في الأحداث وصنع القرار.

ثالثا: دور الإعلام في الحد من وقوع الجريمة .

في ظل انتشار الجريمة وتطور أساليبها في عالمنا اليوم أصبحت وسائل الإعلام الملجأ الاجتماعي والنفساني للمواطنين , إذ أن وسائل الإعلام حين تتبنى آراء اتجاهات معينة خلال فترة من الزمن فان معظم الأفراد والجماعات سوف يتحركون في الاتجاه الذي تدعمه وسائل الإعلام ، وبالتالي يتكون الرأي العام بما يتفق والأفكار التي تدعمها وسائل الإعلام ، وفي عالمنا اليوم انتقل الإعلام من موقع الجماهير إلى موقع السلطة ومن أداة فاعلة بيد المواطن صار الإعلام أداة ضاغطة بيد الحاكم، والحاكم لا يعني بالضرورة الملك أو الرئيس، بل يمكن أن يكون شركة عملاقة يلهث وراءها الجميع بما فيهم الحكام أنفسهم (**المقدادي، 2011، الصفحات 123-125**) .

إن عملية خلق الوعي المجتمعي بمخاطر الجريمة وتأثيرها على المجتمع يستطيع أن يسهم في تحقيق أهداف الأمن الشامل المتمثلة في منع الجريمة قبل وقوعها وتعقب الجاني وإلقاء القبض عليه بعد وقوعها سعيا إلى توفير بيئة آمنة مستقرة لأفراد المجتمع ومن المجالات التي يمكن أن يسهم فيها الإعلام في خلق وعي المواطن بمخاطر الجريمة والحد من تأثيراتها في المجتمع ما يأتي :

1. المجال الأول : إطاعـة القوانين و الأنظمة :

إن مهمة الإعلام في مجال مكافحة الجريمة والحد من تأثيراتها على المجتمع تتمثل في خلق مواطن ملتزم بالقوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبها وممتثل لتوجيهات الدولة وذلك عن طريق إشاعة احترام الأنظمة والقوانين، وملاحقة أولئك المواطنين الذين يحاولون الاعتداء على حرمة النظام والأمن العام (**العمران، 2000، الصفحات 12-13**)

المجال الثاني : اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع وقوع الجريمة :

يسهم الإعلام في تشكيل وعي المواطن لدرء خطر الجريمة عن نفسه وعن المجتمع .

مجلة التغير الاجتماعي *ISSN 2507-7473 * المجلد السابع العدد 01 (2022) * ص63-82

2. المجـــال الثالث : التبليـغ عن الجرائم :

يساعد الإعلام ضمان تعاون المواطن مع الشرطة لحفظ الأمن والنظام في حالة تسمى في المجتمعات التقدمة (الشرطة المجتمعية) فالتبليغ عن الجرائم وتقديم البلاغات والشكاوي تعد من الحقوق التي أباحتها الأنظمة للأفراد لأن ذلك يساعد على كشف الجرائم ويسهل معاقبة مرتكبيها ويعاون الأجهزة الأمنية على حفظ النظام العام .ولاشك أن تبليغ المواطنين عما يصل إلى علمهم من الجرائم أو ما يعانونه من الوقائع الجانية يساعد هذه الأجهزة في تحقيق أهدافها في حماية الأرواح والأموال و الأعراض ، ومكافحة الجريمة في مهدها أو منعها قبل وقوعها والحد من تأثيرها حين تقع .

3. المجـال الرابـــع : التقـدم للشهادة:

يسهم الإعلام ضمن تعاون المواطن مع الأجهزة الأمنية لضمان استكمال الإجراءات القانونية ومساعدة العدالة في كشف بعض الجرائم ولاسيما الغامضة منها ، فالتقدم للشهادة يساعد رجال الأمن على ضبط الجريمة ,والتوصل إلى معرفة مرتكبيها وتقديمهم للمحكمة ، وبالتالي فانه يقع على عاتق المواطنين واجب يتمثل في عدم كتمان الشهادة والتقدم في غير تردد للإدلاء بمعلوماتهم عن الوقائع الجنائية التي يعملون بها أو يشاهدونها بأنفسهم، فكتمان الشهادة أو الإحجام عن أدائها – بعامل الخوف أو الرهبة – يؤدي في أغلب الحالات إلى ضياع كثير من الجرائم وعدم تمكين الجهات المختصة من تحقيق العدالة (**العمران، المرجع السابق، صفحة 13**) .

5.المجال الخامس:المحافظة على مسرح الجريمة:

يترك الجاني عادة مسرح الجريمة بصورة تنبئ عن كيفية ارتكاب الجريمة ، حيث أن الجاني بقصد أو بدون قصد يترك أدلة مادية كثيرة في مسرح الجريمة تدل على علاقته بها ، وهذه الأدلة يحرص رجال الأمن و القضاة في العثور عليها ، ليستدلوا من طريقها على كيفية وقوع الجريمة ويتوصلوا بالنهاية إلى مرتكبيها ، وأي عبث بهذه المسرح سوف يؤدي بالضرورة إلى تغيير في الصورة الحقيقة لمسرح الجريمة ، التي أعقبت وقوع الجريمة مباشرة ، وقد أدى هذا التغيير في كثير من الجرائم إلى ضياع ملامح الطريقة التي ارتكبت بها الجريمة ، والى ضياع الكثير من الأدلة المادية الهامة، التي كانت من الممكن أن تساعد رجال الأمن في الوصول إلى مرتكبي الجريمة،

ولذالك فإن المواطن الواعي يمكن أن يساعد رجال الأمن من خلال الحفاظ على مسرح الجريمة، كما هو حتى يصل رجال الأمن.

خاتمـة:

إن الدور الذي يلعبه الإعلام الوطني الهادف مهم وضروري للحد من انتشار الجريمة، إذ يلعب الإعلام دورا محوريا في نشر ثقافة التسامح ومناهضة العنف.

وبالمقابل يمكن أن تصبح وسائل الإعلام مشاركة في صناعة العنف والجريمة في المجتمع، وتكون تطبيقا واقعيا لحالة تمثيلية أو رمزية قدمت عبر الشاشة أو الصحف، حيث يعيد الفرد إنتاج ما تم مشاهدته فتتحقق المأساة الحقيقية، وهذا ما يؤكده علماء النفس أن الجريمة والعنف سلوك يتم اكتسابه عبر التعلم، وهو ما يجب أن ننتبه إليه كثيرا عند تناوله إعلاميا.

■ قائمـة المراجع :

1. أحمد الربايعية. (2001). أثر الثقافة والمجتمع في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
2. سعيد الحاج زواوي. (2013/2012). اتجاهات الجمهور نحو البرامج الإخبارية لقناة الجزيرة. مذكرة ماجستير في علم الاجتماع ، ص112، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم علم الاجتماع، الجزائر: جامعة بسكرة.
3. الدوري ,ع .(1985) .أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، ط3 ، الكويت :دار السلاسل.
4. الديلمي ,ع .ا .(2012) .وسائل الإعلام والاتصال .عمان :دار الميسرة.
5. الشاعر ,أ .(2000) .الإعلام العربي في مواجهة مخاطر العولمة .الرياض :جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
6. العمران ,أ .ص .(2000) .تنمية الوعي الأمني لدى المواطن .بحث منشور في بحوث المؤتمر العربي للتعليم والأمن.
7. العيسوي ,ع .ا .(1998) .علم النفس الجنائي أسسه وتطبيقاته العلمية .الإسكندرية :الدار الجامعية للنشر والتوزيع.
8. توتة ,ع .ا .(1999) .علم الإجرام .بيروت :مكتبة الجاهي.
9. حجاب ,م .م .(2008) .وسائل الاتصال .القاهرة :دار الفجر للنشر والتوزيع.

10.سيد رمضان. (2003). خدمة الفرد التحليلية، عمليات ومجلات نوعية للممارسة. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
11.صالح خليل إبراهيم. (1995). الاتصال والإعلام والمجتمعات المعاصر. عمان: ارام للدراسات والنشر.
12.عبده ,س .(1969) .الدراسات العلمية للسلوك الإجرامي المقالات في المشكلات الاجتماعية والانحراف الإجرامي،مكتبة سعيد رأفت.
13.عمار بوخدير. الخدمات النفسية في مجال الانحراف والجريمة. عنابة، الجزائر: جامعة باجي مختار،.
14.عودة ,ع .ا .الجريمة والانحراف .مكتبة الأطلس.
15.قورة ,ع .محاضرات في قانون العقوبات القسم العام -الجريمة ، معهد العلوم الإدارية والقانونية .(ديوان المطبوعات الجامعية.
16.كاظم المقدادي. (2011). الإعلام الجديد ودوره في تطوير الوظيفة الاتصالية. بحوث المؤتمر العلمي السنوي الخامس15-16 جانفي 2011، الصفحات 123-125.
17.مجدي صالح طه المهدي. (2007). الصحافة وقضايا التعليم. دار الجامعية الجديد للنشر.
18.مهني ,ف.(2006) .
19.نصر الدين جابر. (2007). السلوك الأغراض والجريمة (الإصدار جامعة منتوري). قسنطينة: مخبر التطبيقات النفسية والتربوية.
20.نقرة ,ا .(1990) .ضحايا الجريمة .دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ,الرياض.
21.وديع شكور ,ج .(1998) .أمراض المجتمع .بيروت :الدار العربية للعلوم.

22. Thierry albernhe ,crimologie et psychiatrie,troisieme partie, les prejudieces ,les victimes, et la victimogenses,1997.